تمهيد:

أكدت التجربة الهندية في المطالبة بالحق في حرية تداول المعلومات الجوهر الأعمق لأهمية ذلك الحق في تدعيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ومن ثم تحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية واجتماعية يوازيها وتدعمها تنمية سياسية، وبالتالي أثبتت أن الديمقراطية السياسية ضرورة من أجل إحراز تقدم في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ولكن يلزمها الكثير من الضمانات والآليات يتمثل أهمها في تعزيز الحق في الوصول للمعلومات .

وثيقة حرية الصحافة والتعبير وتداول المعلومات في الهند سنة 1982:

كانت حرية الصحافة والتعبير وحريات الحياة الحزبية والسعي للفصل الكامل بين السلطات واستقلالها من أهم الركائز التي اعتمدت عليها التجربة الديمقراطية في الهند والتي تعتبر الآن من أعرق الديمقراطيات وأكثرها احتراما على المستوى الدولي .

وفيما يخص حرية الصحافة والتعبير و تداول المعلومات التي كفلها الدستور الهندي– الوثيقة الأطول في العالم – وفق ما جاء من تفسير وشرح حكم المحكمة العليا في عام 1982، أن النفاذ إلى المعلومات التي تمتلكها الهيئات العامة، داخلة في الضمانة العامة لحرية الكلام والتعبير، التي تحميها المادة 19 من الدستور، وأن السرية "استثناء مبرر فقط، وفق المتطلبات الصارمة للمصلحة العامة التي تفترض ذلك" وعلى الرغم من هذا القرار الواضح، وانعكس ذلك المبدأ على حرية الصحافة بشكل كبير باستثناء فترة الطوارئ من 1975 إلى 1977 حيث بلغ عدد الصحف المنشورة بثلاث وتسعين لغة ولهجة نحو 35595 ألف صحيفة ومجلة عام 1993 م ولكن لم ينعكس ذلك بشكل أكثر وضوحا فيما يتعلق بحق حرية تداول المعلومات ولم يتم استصدار قانون خاص بذلك حتى عام 2005 م .

ويظهر ذلك في مفهوم رو عن الاشتراكية فبالرغم من تأثره بالتجارب السوفييتية للتخطيط في بداية حياته إلا أنه كان يرى أن شخصية الفرد مهمة في الفكر الشيوعي، ولذا فقد اتسمت رؤيته للنموذج الاشتراكي الهندي بخاصيتين وهما:

1- **التأكيد على التغيير التدريجي في الاقتصادي**، وأن يتم ذلك من خلال الديمقراطية، حتى وإن كان تنفيذه سوف يستغرق وقتا أطول، فقد كان يعتقد أن ذلك سيكون أنجح بكثير على المدى الطويل سواء من حيث النتائج النهائية أومن حيث الوقت .

2.**أسبقية النمو الاقتصادي على مشكلات إعادة توزيع الدخل القومي** حيث كان يعتقد رو أن أساس الاشتراكية هو الثروة الكبيرة، وأن لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية في الفقر ولذا فإن عملية المساواة ينبغي أن تتم على مراحل.

جهود الحكومة الهندية لإصدار قانون حرية تداول المعلومات 1997:

وفي عام 1993 تم تقديم مسودة أولية لقانون الحق في تبادل المعلومات، بواسطة مجلس البحث وتوعية المستهلكين "أحمد أباد"، وفي عام 1996 قام رئيس مجلس الصحافة الهندي، القاضي "سأونت" بتقديم مسودة قانون للحكومة الهندية ،حيث تم تحديث هذه المسودة فيما بعد وتم تسميتها بقانون "حرية المعلومات 1997"، ولكن لسوء الحظ لم يتم تفعيل أيا من المسودتين، ولم تؤخذ أيا منهما على محمل الجد من قبل الحكومة الهندية.

وفي عام 1997، تسارعت الجهود على الصعيد الوطني من أجل سن قانون للحق في المعلومات، حيث قامت مجموعة عمل بقيادة "شورى| وهو أحد أبرز المدافعين عن حقوق المستهلك في الهند ورئيس تحرير جريدة "القضية المشتركة"، حيث تم إعطاء هذه المجوعة تفويض من الحكومة المركزية، لتقديم مسودة لهذا القانون، حيث تم نشر هذه المسودة بالفعل في عام 97، ولكن تم نقدها بشدة بسبب عدم اعتمادها معايير مناسبة للكشف عن المعلومات.

وعلى الرغم من ذلك فقد تم تمرير هذه المسودة إلى حكومتين متعاقبتين، ولكنها لم تقدم أبدا إلى البرلمان الهندي، وفي هذه الأثناء قام السيد "رام جيثملاني" وزير التنمية الحضرية، بإصدار أمرا ينص على إتاحة الفرصة للمواطنين بفحص ونسخ الملفات التي يريدونها من وزارته، ولكن للأسف فقد منع رئيس الوزراء هذا الأمر من أن يتم تفعيله.

مسودة قانون حرية المعلومات 2000:

و تم تفعيل مسودة قانون "لجنة شورى" داخل قانون "حرية المعلومات 2000"، ولكن هذه المشروع كان حتى أقل إرضاء من اللجنة السابق ذكرها. وتضمن هذا القانون مجموعة من المواد التي جمع فيها المشرع عدة حقوق على غرار حرية الرأي وحرية التعبير الا ان الجديد فيه هو تضمينه لمواد قانونية خاصة بحرية حق في الفرد في تداول المعلومة مهما كان نوعها وفق ضوابط محددة ضمنها المشرع في نص المادة

9 التي حدد فيها المشرع الهندي مجموعة من الاستثناءات التي تمتنع فيها السلطة الهندية تسليم المعلومات لطالبيها خصوصا تلك الطالبات التي تمس:

1- الامن القومي
2- النظام العام
3- الاسرار العسكرية
4- العلاقات الدولية
5- الاسرار الاستراتيجية والاقتصادية.

وتم إرسال هذا القانون إلى اللجنة المركزية للشئون القانونية الرئيسية، حيث تم مناقشته مع العديد من منظمات المجتمع المدني، قبل تقديم تقريرها في يوليو 2001، حيث أو صت اللجنة في تقريرها ضرورة معالجة العيوب التي أشارت إليها منظمات ا تمع المدني، ولكن الحكومة لم تأخذ هذه الملاحظات على محمل الجد وجاء ذلك على حساب المسودة النهائية للقانون.

وفي عام 2002 تم تقديم قانون "حرية المعلومات 2000" إلى البرلمان الهندي حيث تم تمريره في ديسمبر من العام نفسه ،حينما تمت الموافقة الرئاسية عليه في يناير 2003، تحت مسمى "قانون حرية تبادل المعلومات 2002"، ولكن لسوء الحظ، لم يتم أبدا تحديد موعد للبدء بالعمل ذا القانون، ولذلك فلم يتم تفعيله أبدا.

حرية تداول المعلومات من خلال قانون التحالف التقدمي الهندي سنة 2004:

وفي مايو 2004، ومع قدوم التحالف التقدمي المتحد إلى الحكومة الهندية – وهو تحالف من أحزاب يسار الوسط التي مهدت لها حركات عمالية راغبة في المشاركة بشكل أكبر في العملية الديمقراطية منذ أواسط التسعينيات - اكتسبت الحملة القومية للدفاع عن الحق في المعلومات دفعة قوية عندما صرح التحالف بأن "قانون حرية تبادل المعلومات، سوف يصنع المزيد من التقدم في المجتمع"، وفي هذه الأثناء تم تأسيس ا لس الوطني الاستشاري، للإشراف على تنفيذ الحد الأدنى من برامج الحكومة.

ومنذ نشأة هذا ا لسند وهو شديد الاهتمام بقضية الحق في تبادل المعلومات، حيث إنه في اجتماعاته الأولى وتحديدا في 17 يوليو 2004، قدم أعضائه بيانا صادرا عن "الحملة القومية للدفاع عن حق الشعب في المعلومات" للمجلس ،يطالبون فيه بتفعيل القانون.

ولذلك قامت "لجنة شورى" بتقديم تحليل للقانون متضمنا توصيات وملاحظات ،إلى ا لس الوطني الاستشاري، ومجلس الوزراء قبل الاجتماع الأول المفترض انعقاده لمناقشة هذا القانون.

وفي نفس الوقت، قام المحامي "بيرشانت بوشان" نيابة عن الحملة القومية للدفاع عن حق الشعب في الحصول على المعلومات، برفع دعاوى قضائية ،محاولة منه لإجبار الحكومة على تفعيل قانون حرية تبادل المعلومات 2002، وتم عرض القضية على المحكمة العليا في 20 يوليو 2004، حيث قامت المحكمة بإعطاء مهلة للحكومة المركزية حتى 15 سبتمبر ،للرد على هذه الدعوى، وإذا كانت سوف تقوم بتنفيذ القانون أم لا. وفي غضون ذلك وتحديدا في12 أغسطس 2004، قام قسم التدريب وشئون الموظفين بوزارة شئون العاملين والمظالم العامة، بإصدار مرسوم يندرج تحت "قانون حرية تبادل المعلومات 2002".

ومع الاجتماع الثالث الذي تم عقده في 14 أغسطس 2004 بين ا لس الاستشاري الوطني، ومجلس الوزراء، وافق المجلس الاستشاري الوطني على المسودة النهائية للقانون والتي تتضمن ملاحظات العديد من منظمات المجتمع المدني ،حيث تم إرسال هذه النسخة إلى مكتب رئيس الوزراء لاعتمادها.

وهكذا، تم عرض مشروع قانون " الحق في الحصول على المعلومات 2004" في 23 ديسمبر أمام البرلمان الهندي، الذي استند إلى حد كبير على توصيات ا لس الاستشاري الوطني وبعض منظمات ا تمع المدني. وبعد ذلك تم إحالة هذا المشروع من قبل البرلمان الهندي للإدارة الدائمة لشئون التوظيف، المظالم العامة، القانون، العدل ،للنظر فيه.

وقد قدمت منظمات ا تمع المدني توصيا ا، للجنة البرلمانية الدائمة لإعادة النظر في هذا القانون قبل الاعتراف به أمام هذه اللجنة، وهكذا قامت اللجنة بتقديم تقرير يتضمن النسخة المعدلة من القانون في 21 مارس 2005.

وفي 10 مايو 2005 تم تقديم هذا القانون المعدل بناء على توصيات اللجنة البرلمانية الدائمة، إلى" بيت الشعب" حيث تمت الموافقة عليه من قبل الرئيس الهندي "عبد الكلام" في 15 يونيو 2005، أصبحت أمام الحكومة المركزية وحكومات الولايات ،120 يوما فقط لتنفيذ أحكام هذا القانون، الذي دخل حيز التنفيذ رسميا في 12 أكتوبر 2005.